

المنتدى العالمي لحقوق الإنسان من 27 إلى 30 نونبر بمراكش

المنتدى الموضوعاتي حول العدالة الانتقالية

المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف

المنظمة المغربية لحقوق الإنسان

الهيئة المغربية لحقوق الإنسان

الفدرالية الأورومتوسطية ضد الاختفاء القسري

لرفع التحديات التي تقف أمام تنفيذ توصيات لجان الحقيقة عبر العالم؛

ولجعل تجارب العدالة الانتقالية أدوات فعالة في الكشف عن حقيقة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وحبر أضرار الضحايا والمجتمعات وحفظ الذاكرة؛

ولضمان تحقيق جوهر إطلاق مختلف ديناميات العدالة الانتقالية وإنشاء لجان الحقيقة والمتمثل في تيسير ضمان الانتقال نحو الديمقراطية عن طريق إرساء ضمانات عدم التكرار؛

وأمام ميل العديد من الحكومات إلى التنصل من تنفيذ توصيات لجان الحقيقة كلاً أو بعضاً؛

وضمن فعاليات المنتدى العالمي لحقوق الإنسان المنعقد بمراكش أيام 27-28-29 نونبر 2014؛

انعقد منتدى موضوعاتي حول العدالة الانتقالية بحضور ممثلين عن دول ومنظمات مدنية من مختلف القارات. وقد خلصت أشغال هذا المنتدى إلى التوصية بما يلي:

توصيات موجهة للدول:

- دعم مسلسلات العدالة الانتقالية الجارية في العديد من دول العالم والضغط من أجل خلق لجان للحقيقة في الدول الخارجة من الصراعات؛
 - اعتماد مقاربة تشاركية لكل الأطراف المعنية وتغليب إبداع حلول محلية ناجعة بدلا عن الحلول التقنية التي لا تضمن مشاركة حقيقية لكل الأطراف المعنية؛
 - جعل النصوص القانونية المنشئة للجان الحقيقة منسجمة مع المبادئ الدولية ذات الصلة بما يضمن استقلالية هذه اللجان وحقوق الضحايا وعائلاتهم؛
 - دعم مبادرات تبادل تجارب المجتمع المدني المتنوعة في مجالات العدالة الانتقالية؛
 - دعم خلق قواعد بيانات خاصة بالحامض النووي في مختلف الدول المعنية من أجل المساعدة على تحديد هوية ضحايا الاختفاء القسري أو غير الطوعي؛
 - مواصلة التحري في حالات الاختفاء القسري التي لم يتم تحديد مصيرها أثناء سريان أشغال لجان الحقيقة في البلدان التي عرفت هذه الظاهرة؛
 - حفظ الأماكن المحتمل وجود مدافن لرفات ضحايا الاختفاء القسري بها؛
 - حفظ ذاكرة الانتهاكات؛
- توصيات موجهة لهيئات وأليات الأمم المتحدة

- مطالبة الدول بالالتزام بتنفيذ توصيات لجان الحقيقة؛
- دعم الاجراءات الخاصة ذات الصلة بمجال العدالة الانتقالية (المقرر الخاص المعني بالحقيقة وحبر الضرر وضمانات عدم التكرار وباقي الإجراءات ذات الصلة) وتوسيع مجال اختصاصها لتشمل متابعة التوصيات الصادرة عن مختلف لجان الحقيقة وتوفير الامكانيات المادية والبشرية اللازمة من أجل تحقيق ذلك؛

- خلق صندوق تابع للمفوضية السامية لحقوق الانسان لدعم تجارب العدالة الانتقالية عبر العالم؛

توصية موجهة للمجتمع المدني

- العمل من أجل خلق ائتلاف عالمي لمختلف مكونات المجتمع المدني المعنية بالعدالة الانتقالية قصد تبادل الخبرات والتجارب ومتابعة أجراء توصيات المنتدى العالمي لحقوق الانسان بمراكش وتوفير قوة ضغط على الدول من أجل انشاء لجان للحقيقة في الدول الخارجة من الصراع واحترام المعايير الدولية في إنشاء لجان الحقيقة ومن أجل تنفيذ توصيات لجان الحقيقة.